October 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخامسة والثلاثون

روما، 14- 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009

متابعة أعمال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية – النهوض بالأمن الغذائي والتنمية الريفية من خلال حوكمة أفضل لحيازة الأراضي

بيان المحتويات

	الفقرات
أولا ـ مقدمة	2-1
ثانيا ـ التحديات الجديدة في مجال حيازة الأراضي	8-3
ثالثا ـ عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال حيازة الأراضي	17-9
رابعا ـ خلاصة	19-18

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة فى عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولا - مقدمة

1 - أعدت هذه الورقة بناء على طلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها الرابعة والثلاثين (الوثيقة:(CL 135/10) بغية تقديم لمحة عامة مستكملة عن متابعة أعمال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي استضافته البرازيل عام 2006. وتأتي هذه الورقة بعد ورقة استعراض عام سابقة (الوثيقة: C 2007/INF/21) وتأخذ في الحسبان التقييم الخارجي المستقل ومسودات الإطار الاستراتيجي الجديد وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. كما تحيط علما بما استجد من قضايا في مجال حيازة الأراضي وبالتشديد الذي حظيت به، خلال مناقشة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ضرورة تركيز اللجنة على إعداد توصيات سياسية بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر في الأمن الغذائي.

2 - وينصب تركيز الورقة على حوكمة حيازة الأراضي، وهي بعد مهم للتنمية الريفية له تبعات كبرى على الأمن الغذائي، لاسيما في البلدان النامية. وهي تقوم بذلك من خلال تحديد التحديات الراهنة وإبراز الإجراءات التي تتخذها المنظمة في مجالات مثل تحسين حوكمة حيازة الأراضي من خلال تنفيذ رؤية ومبادئ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وإدراج مبادئ وإجراءات الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني في إصلاح حيازة الأراضي.

ثانيا - التحديات الجديدة في مجال حيازة الأراضي

3 - يؤدي الحصول المنصف على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحيازتها الآمنة، عندما يستكمل ذلك بحصول على أصول وخدمات أخرى لكسب العيش، إلى التقليل من وطأة الفقر والجوع والنهوض بالتنمية الريفية المستدامة بعدد من الطرق:

- التخفيف من وطأة الفقر والجوع: غالبا ما تسفر عدم كفاية الحقوق في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعدم ضمان هذه الحقوق عن الفقر المدقع والجوع. ومن شأن إصلاح حيازة الأراضي الذي يحسن فرص الحصول على الأراضي وكفالتها أن يمكنا أسرة من إنتاج الغذاء لاستهلاكها الخاص، وزيادة دخلها من خلال إنتاج السلع وبيعها في السوق. ويوفر الحصول الآمن على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى شبكة أمان قيّمة كمصدر للمأوى والغذاء والدخل في أوقات الشدة.

- تعزيز الاستدامة البيئة: تؤثر حيازة الأراضي، من خلال تحديد الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وكفالة الحق في التمتع بذلك، في كيفية اتخاذ المزارعين لقرار استخدام الأراضي واستثمارهم في إدخال التحسينات عليها. وتتمخض السياسات غير الملائمة لحيازة الأراضي والحصول غير المنصف على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى عن الإفراط في الزراعة والرعي المفرط للأراضي الهامشية. ويمكن لإصلاح حيازة الأراضي أن يشجع اعتماد ممارسات استخدام الأراضي التي تراعي البيئة. ومن الأرجح أن يستثمر المزارعون في تحسين أراضيهم من خلال اعتماد تدابير حماية التربة، وغرس الأشجار، وتحسين

- تشجيع المساواة بين الجنسين: تعد النساء من بين الفئات التي كثيرا ما تتمتع بحقوق أقل وأضعف في الحصول على الأراضي بسبب التحيز الموجود في القانون الرسمي وفي الأعراف وفي تقسيم العمل في المجتمع. ويمكن أيضا لإصلاحات حيازة الأراضي التي تشجع المساواة بين الجنسين أن تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تمكين النساء في العلاقات الاجتماعية والسياسية.

4 - أحرز العديد من الدول الأعضاء تقدما كبيرا في تحسين الحيازة الآمنة للأراضي، لاسيما بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية. لكن نجاح إصلاح حيازة الأراضي، كما أقرت بذلك الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أمر محفوف بالمصاعب، ويعترض سبيله عدد من التحديات القائمة منذ عهد بعيد. ورغم أن النساء يُشكلن المزارعين أو المنتجين الرئيسيين في العديد من أنحاء العالم، لا زالت هناك أوجه عدم مساواة كبيرة بين الرجال والنساء في ما يتعلق باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والتحكم فيها. وعلى الرغم من أن الحقوق الموروثة أبا عن جد في استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى تمثل حجز الزاوية لسبل كسب العيش للشعوب الأصلية، فإن الاعتراف القانوني بهذه الحقوق وصونها ظلا متفاوتين. وتبقى سبل كسب عيش الرعاة في النظم الحيوية القاحلة وشبه القاحلة مهددة عندما تحول أراضي الرعي بطريقة غير ملائمة للاستخدام في الزراعة أو تربية المواشي في المزارع التجارية. وعندما يفضي اندلاع النزاعات العنيفة إلى نزوح السكان بأعداد كبيرة، فإن بناء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يقتضي إيجاد حلول دائمة حيث يمكن للسكان حيازة أراض من أجل العيش والعمل. ويمكن أن يكمن إيجاد الحل الصحيح مباشرة في صلب مسألة تحقيق السلام الدائم. وحيثما تكون ملكية الأراضي الزراعية مركّزة بشكل كبير، تخفق برامج إعادة توزيع الأراضي في كثير من الأحيان في تحقيق الحد من الفقر وزيادة الإنتاج الزراعي المرغوب فيهما إلى جانب تعزيز العدالة الاجتماعية. وفي حين أن الأراضي المملوكة للدولة هي من الأصول القيمة في جميع البلدان، يسفر الافتقار إلى السياسات والموارد والقدرات اللازمة عن عدم إدارتها بالطريقة اللازمة في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من الإقرار المتزايد بالحاجة إلى تحديث نظم إدارة الأراضي لدعم الحيازة الآمنة للأراضي وتحقيق التنمية المستدامة، فإن الوكالات المعنية بالأراضي في كثير من أنحاء العالم يعوزها ما يلزم من أساس مالي مستقر وإدارة سليمة لتزويد الفقراء في المناطق الريفية بالخدمات اللازمة في الوقت المناسب وبأسعار معقولة. وفي حين تعترف بلدان أعضاء عديدة بصعوبة تذليل هذه التحديات، فإنها لا زالت تبّين التزامها بتحسين المساواة بين الجنسين، والاعتراف القانوني بحقوق الشعوب الأصلية وغيرها من الحقوق العرفية، وإتاحة فرص الحصول على الأراضي من خلال إعادة التوزيع في المناطق التي يوجد فيها مستوى مفرط من تركز الملكية، وجعل إدارة الأراضي أكثر سهولة.

5 - ومواجهة هذه التحديات أمر معقد بسبب التغيير المستمر. وحيثما يكون النمو السكاني قويا في المناطق الريفية، تتعرض الموارد من الأراضي لضغوط متزايدة. وعلى النقيض من ذلك، تواجه بعض البلدان زيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن وشيخوخة سكان المناطق الريفية. ويؤدي نهج التحضر في العالم الذي كثيرا ما يحدث من خلال توسع حضري عشوائي، إلى الإسراع من وتيرة تحويل الأراضي الزراعية لأغراض أخرى. وتؤثر مثل هذه التغييرات في قيمة الأراضي، وهو ما يتسبب بدوره في حدوث تغييرات في حيازة الأراضي، كبروز أسواق غير رسمية للأراضي في المجتمعات العرفية التي لها تقليد عريق من تحريم بيع الأراضي. وفي خضم عمليات من هذا القبيل من التحول الاجتماعي واحتدام المنافسة على الأراضي، تكون الفئات الضعيفة هي الخاسرة. وما يزيد الطين بلة، المخاوف الجديدة بشأن الطاقة والأمن الغذائي وتغير المناخ.

6 - وقد أدت المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية وتقلبها في الآونة الأخيرة إلى القيام باستثمارات كبيرة في حيازة الأراضي الزراعية من أجل زيادة إنتاج الوقود الحيوي والأغذية بالنسبة للبلدان المستثمرة التي لها مواد مائية وأراضي زراعية محدودة. ورغم تراجع أسعار الوقود والأغذية، من المحتمل أن تتواصل الأنماط الجديدة للاستثمار في الأراضي. وتنطوي هذه الاستثمارات على إمكانات لإنعاش سبل كسب العيش أو تدميرها. ويتيح البحث عن الأراضي لملاك الأراضي فرصة لبيع أراضيهم أو تأجيرها للمستثمرين. ونظرا إلى اختلال موازن القوى بين ملاك الأراضي الصغار والمستثمرين الأجانب،ستكون هناك حاجة إلى المساعدة على تزويد الجهات المعنية الأضعف بالمهارات اللازمة للتفاوض وكيفية التفاوض بغية ضمان الإنصاف في اتفاقات البيع والتأجير. بيد أن العديد من المزارعين في مختلف أنحاء العالم يفتقرون حتى إلى القدرة على الدخول في مثل هذه المعاملات وقد يجردون من ملكية أراضيهم. وكثيرا ما يتمتع المزارعون في الأراضي المملوكة للدولة بحقوق الاستخدام التي تتوقف على "الاستخدام المنتج" للأرض: يمكن للحكومات أن تأخذ الأرض وتخصصها لجهات أخرى في حال عدم استفاء شروط الاستخدام المنتج. وتكون حقوق الأرض هذه محفوفة بالمخاطر عندما لا يحدد التشريع العناصر التي تشكل الاستخدام المنتج. ويكون الوضع غير آمن على نحو أكبر بالنسبة للغالبية العظمى من المزارعين في المناطق الريفية الذين يفتقرون إلى الأدلة الرسمية التي تثبت حقوقهم في الأرض التي تخضع للحيازة العرفية في أغلب الأحيان. وقد أدى عدم الاعتراف القانوني بحقوق ملكية الأرض إلى تصور أن الأرض وفيرة في بعض البلدان، ولكن هناك في واقع الأمر القليل من الأراضي التي لا تستخدم فعلا أو لا يطالب بها. ويعتمد حتى الآن عدد قليل من البلدان فحسب الآليات المؤسسية الكافية لحماية سبل كسب عيش مستخدمي الأراضي في المناطق الريفية في الوقت الذي يجري فيه النظر في حيازة الأراضي على نطاق كبير للاستثمار الزراعي. ويتعين وضع السياسات والضمانات القانونية اللازمة لحماية المزارعين وغيرهم من سكان الريف من الطرد التعسفي. وينبغي إدراج المزارعين والمجتمعات المحلية في الخطط والمفاوضات: فالمفاوضات والعقود المتوازنة والمبرمة عن إطلاع بين الحكومات والمستثمرين والمجتمعات المحلية تكتسي أهمية حاسمة في تحقيق النتائج المنشودة.

7 - ويجلب اعتماد نهج جديدة للتخفيف من وطأة تغير المناخ فرصا وتهديدات جديدة بالنسبة للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية. ويعتبر خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية فرصة مهمة للتخفيف من وطأة تغير المناخ واستمرار تدفق الفوائد المالية، ذلك أنه يتوقع أن يقابل خفض الانبعاثات التعويضات المالية القائمة على الأداء، سواء أكان ذلك قائما على السوق أم لا. ومعالجة قضايا حيازة الأراضي أمر لا غنى عنه لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. ومعظم أراضي الغابات مملوكة من الناحية النظرية للقطاع العام: فالتقديرات العالمية تشير إلى أن 85 في المائة من الغابات هي في ملك الدولة، وترتفع هذه النسبة في أفريقيا لتصل إلى 95 في المائة، حيث معظمها تملكه من الناحية القانونية الحكومات المركزية[1]. والحقيقة هي أن الكثير من الغابات العامة لا تديرها الإدارات العامة، وإنما سكان الريف الذين يحصلون على الموارد الحرجية من خلال الحقوق العرفية التي لا ترد في التشريع. ويمكن للحيازات غير الواضحة أن تفاقم إزالة الغابات وتدهورها: فإزالة الغابات وسيلة للمطالبة بالحق في الأرض، وينشأ التدهور عندما لا توفر الحيازات حوافز للاستثمار في ما من شأنه أن يدخل التحسينات اللازمة. وهكذا، فإن الإصلاحات في مجال حيازة الأراضي، بما فيها الاعتراف القانوني بالحقوق العرفية، هي جزء ضروري من اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للغابات في

[1] انظر: منظمة الزراعة والأغذية (2008):
Understanding forest tenure in Africa: opportunities and challenges for forest tenure diversification. Forest Policy and Institutions Working Paper 19.

8 - ويمكن أن يكون التكيّف مع تغير المناخ، بالنسبة للعديد من المجتمعات الريفية، شكلا قسريا من أشكال إعادة التوطين. فقد يجبر ارتفاع مستويات سطح البحر، على سبيل المثال، المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الساحلية المنخفضة على الانتقال إلى أماكن أكثر أمنا. وقد تتسبب تغيرات أحوال الطقس، مثل الجفاف لفترات طويلة، في تخلي المزارعين والرعاة عن أراضيهم. ومن المحتمل أن تكون المناطق التي ينتقل إليها النازحون، أفرادا أو جماعات، مستخدمة بالفعل من قبل أشخاص آخرين يطالبون بها. وستكون هناك حاجة إلى وضع سياسات وإجراءات في مجال حيازة الأراضي لحسم التنافس بين المهاجرين والمجتمعات المحلية على الأراضي. وسيتوجب ربط السياسات الرامية إلى تسهيل إعادة التوطين ببرامج التكيف الأوسع نطاقا التي توفر فرصا جديدة لكسب العيش للنازحين الذين لم يعد بإمكانهم الحفاظ على مهنهم في الزراعة بعد إعادة توطينهم.

ثالثا - عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال حيازة الأراضي

9 - لقد حدد الدور المركزي الذي تؤديه المنظمة دعما للإصلاح في مجال حيازة الأراضي في أول مؤتمر للمنظمة عام 1945 وتم التأكيد عليه في المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية عام 1966، والمؤتمر العالمي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام 1979، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ومؤخرا في مؤتمر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام 2006. ويشمل العمل المعياري والميداني الذي أنجزته المنظمة مؤخرا وضع منهجيات من أجل الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية في ملكية الأراضي من خلال نهج إقليمي قائم على التفاوض، وتحسين المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي وإدارة النزاعات بشأن حيازة الأراضي، والحصول على الأراضي وإدارتها في أعقاب النزاعات العنيفة، وترتيبات التأجير التي توازن بين مصالح الملاك والمستأجرين، وفرض ضرائب الملكية في الريف دعما للامركزية في الخدمات الريفية، وحوكمة حيازة الأراضي وإدارتها.

10 - وأعاد إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية التأكيد على أن الحصول الأوسع والآمن والمستدام على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية أمر أساسي للتخفيف من وطأة الجوع والفقر، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد سعى هذا المؤتمر إلى إيجاد رؤية جديدة وإرادة سياسية. وتتمثل الرؤية التي حددها المؤتمر في أن السياسات ذات الصلة ينبغي أن تكون أكثر تركيزا على الفقراء، وقائمة على المشاركة، وتحترم المساواة بين الجنسين في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والسليمة بيئيا؛ وأن مثل هذه السياسات ينبغي أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وأن يقوم على الحقوق الفردية والمجتمعية والجماعية الآمنة. وتشمل مبادئ المؤتمر استخدام الحوار الوطني الجامع باعتباره آلية شاملة لضمان إحراز تقدم ملموس؛ وتوسيع فرص الحصول المستدام على الأراضي والموارد ذات الصلة والسيطرة عليها من خلال سياسات متماسكة وأخلاقية ومتكاملة وقائمة على المشاركة؛ ودعم اتباع نهج يقوم على المشاركة بالإضافة إلى الحكم الرشيد من أجل إدارة منصفة للموارد الطبيعية ضمن سياق الأطر القانونية الوطنية؛ وتقديم الدعم إلى البلدان النامية للاستخدام المحدود للموارد الطبيعية المنتجة للزراعة الأسرية، والنساء، والسكان الأصليين، ومجتمعات صيادي الأسماك، والعاملين في قطاع الغابات، وأصحاب الماشية، والفلاحين، والمعدمين؛ ودعم السياسات

11 - وقد طبقت رؤية ومبادئ المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عدد من المشاريع والمبادرات في مختلف أنحاء العالم. وقدم الدعم إلى المبادرة المشتركة بين لجنة الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والبنك الأفريقي للتنمية لوضع سياسات الأراضي وإطار ومبادئ توجيهية للإصلاح الزراعي في أفريقيا. كما تم توفير المساعدة التقنية من خلال مشروع إقليمي لبرنامج التعاون التقني[2] من أجل زيادة قدرة لجنة الاتحاد الأفريقي ومؤسساتها الشقيقة على توجيه عملية إعداد هذه المبادرة وتنظيمها وصياغتها وتنفيذها، بما في ذلك المشاركة والمساهمات القوية من منظمات المزارعين الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وتمكين منظمات المجتمع المدني من تقديم مساهمة مستنيرة. وحظي الإطار والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإصلاح الزراعي بإقرار جمعية الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في دورتها العادية الثالثة عشرة التي انعقدت في يوليو/تموز 2009 في سيرت، ليبيا. وقدمت المساعدة التقنية لبناء القدرات في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في التنمية الإقليمية إلى البرازيل من خلال مشروع برنامج التعاون التقني الذي يكمل مشروع حسابات الأمانة الأحادية الذي تموله البرازيل[3]. ويعمل مكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، كمتابعة لأعمال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، على تعزيز سلسلة من الحوارات بشأن الحصول على الأراضي والتنمية الريفية بمشاركة الحكومات والحركات الاجتماعية من خلال مشروع إقليمي ممول من البرازيل، وبمشاركة شيلي وكولومبيا وكوبا والإكوادور ونيكاراغوا وبنما[4]. ويجري حاليا صياغة مشروع تكميلي إقليمي لبرنامج التعاون التقني لأمريكا الجنوبية من أجل دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوارات الوطنية. وضمن أنشطة متابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أجرى مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ دراسة مولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن توليد المعارف وحوار السياسات في ما يتعلق بحصول الفقراء في المناطق الريفية على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

12 - وقبل انعقاد المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، حددت المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء إمكانات التآزر بين تأمين الحصول الفعال والمنصف على الأراضي وتعزيز وحماية أمن حيازة الأراضي، لا سيما في ما يتعلق بالنساء والفقراء وشرائح المجتمع المحرومة. وكما يتبين في النقاش الحالي الدائر بشأن حيازات الأراضي على نطاق واسع، هناك حاجة أيضا إلى حيازة آمنة للأراضي الزراعية للاستثمار في إنتاج الأغذية للأسواق بطرق لا تحرم الآخرين من سبل كسب عيشهم. وإن إدراج المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء في إصلاح حيازة الأراضي، وإدراج وجهات نظر المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في العمل بشأن الحق في الغذاء يتيحان فرصا جديدة ويثيران تحديات لتحديد إطار

---

[2] انظر الوثيقة:

TCP/RAF/3115 “Support to ICARRD follow-up and to the African Land Policy Initiative including regional stakeholders’ dialogue”.

[3] انظر الوثيقة:

TCP/BRA/3101 “Apoyo metodológico y de capacitación al Plan Nacional de Reforma Agraria (PNRA) y al Programa Nacional de Agricultura Familiar (PRONAF)”; UTF /BRA/057/BRA “Apoyo al Desarrollo Sustentable de la Agricultura Familiar en Brasil”.

[4] انظر الوثيقة:

GCP/173/RLA/BRA “Fortalecimiento de la Sociedad Civil em Temas do Agricultura Familiar e Acesso aos ”Recursos Naturais Renováveis”

13 - وبدأت منظمة الأغذية والزراعة استحداث مبادئ توجيهية طوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، كما أحيطت بذلك علما لجنة الزراعة (COAG/2009/3). ويرد العمل على وضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي في إطار العمل الاستراتيجي الجديد للمنظمة ضمن الهدف الاستراتيجي واو (الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية والاستجابات المحسنة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة) بصفته النتيجة التنظيمية واو 4 (يجري إعداد إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان من أجل الحوكمة الرشيدة للحصول على الأراضي وحيازتها المضمونة وتفاعلها مع الموارد الطبيعية الأخرى). ويوفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وموئل الأمم المتحدة وألمانيا وفنلندا التمويل من خارج الميزانية لهذه المبادرة.

14 - وتهدف المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي إلى توفير إرشادات عملية إلى الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن الحوكمة المسؤولة عن حيازة الأراضي كوسيلة للتخفيف من وطأة الجوع والفقر، وتمكين الفقراء والضعفاء، والنهوض بالبيئة، ودعم التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية، وإصلاح الإدارة العامة. وسوف تزيد من توسيع نطاق المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء في ما يتعلق بحيازة الأراضي، وكذلك بصفتها عملية متابعة لأعمال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ويستند إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي إلى الخبرة التي اكتسبتها المنظمة من خلال صكوك أخرى مثل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء؛ والخطوط التوجيهية الطوعية لإدارة الحرائق: المبادئ والإجراءات الاستراتيجية؛ والإدارة الرشيدة للغابات المزروعة: الخطوط التوجيهية الطوعية؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ ومدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها.

15 - ومن المقرر إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي من خلال شراكة عالمية، تجمع مساهمات من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المشاركة فيها وكذلك منظمات المجتمع المدني. وقد انضم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وموئل الأمم المتحدة وألمانيا وفنلندا إلى هذه المبادرة، ويحتمل أن تتعزز الشراكات أثناء العملية. وقد أعربت البرازيل

[5] انظر: 2009 Global Corruption Barometer على العنوان التالي على شبكة الإنترنت:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb/2009

16 - وسيستند إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي إلى البحوث والمناقشات بين أصحاب الشأن المتعددين على المستوى العالمي التي أجريت في الفترة 2009-2010. وستطلق عملية التشاور الإقليمي في سبتمبر/أيلول 2009 في جنوب أفريقيا في اجتماع سيعقد في ناميبيا برعاية مشتركة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني. ومن المزمع عقد اجتماعات تشاورية إقليمية الأخرى لجنوب شرق آسيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الوسطى والشرقية، وشرق أفريقيا، ووسط أفريقيا وغربها، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى. ومن المتوقع عقد اجتماعات تشاورية إضافية خصيصا للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيتم إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية بطريقة قائمة على مشاركة واسعة، مع إتاحة الفرص للاستعراض، بما في ذلك التشاور بالوسائل الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت.

17 - وسيكون الجدول الزمني الأولي للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي متاحا للاستعراض من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة عام 2011، وبعد ذلك سيتحول تركيز العمل من الإعداد إلى التنفيذ: وسيتعين تنفيذ الممارسات الجيدة المحددة في هذه المبادئ حتى تعود الفائدة على الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان. وتشير تجربة المنظمة في ما يخص المبادئ التوجيهية الطوعية القائمة إلى إمكانية توفير المساعدة في التنفيذ من خلال إعداد ما يلي:

- استراتيجية للتنفيذ، بما في ذلك تقدير الاحتياجات واتخاذ الإجراءات وتحديد الجهات الفاعلة والأهداف والمؤشرات على النحو المحدد من قبل أصحاب الشأن.
- مبادئ توجيهية تكميلية لتقديم المزيد من التفاصيل التقنية بشأن جوانب محددة عند الاقتضاء.
- ومواد للتدريب والمناصرة لإطلاع الناس على الخطوط التوجيهية الطوعية وكيفية استخدامها.
- خطط عمل قطرية لمساعدة البلدان على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية.

رابعا - خلاصة

18 - يكتسي الحصول المنصف على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وحيازتها الآمنة أهمية مركزية بالنسبة لضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر والنهوض بالتنمية الريفية. إلا أن ارتفاع عدد السكان والنمو الاقتصادي والطلب على التوسع الحضري والصناعي يؤدي إلى احتدام التنافس على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ويعزى هذا التنافس إلى تقلص قاعدة الموارد الطبيعية بحيث تهجر الأراضي من جراء التدهور وتغير المناخ والنزاعات العنيفة. وتحتدم المنافسة نظرا لاستغلال الأراضي الجديدة في الزراعة لتلبية الطلب على الإمدادات المتزايدة من المنتجات الزراعية، بما في ذلك الوقود الحيوي، وتزايد إنتاج الأغذية لمواجهة شواغل الأمن الغذائي. ويقدم ارتفاع الطلب والأسعار فوائد بالنسبة للمزارعين الذين يتمتعون بوصول آمن إلى

19 - وتستمر المنظمة في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي؛ وإدارة النزاعات المرتبطة بحيازة الأراضي؛ وإتاحة الحصول على الأراضي من أجل إعادة التوطين وإعادة إنشاء نظم لإدارة الأراضي في أعقاب النزاعات العنيفة؛ والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والحقوق العرفية والمجتمعية من خلال اعتماد نهج يجري التفاوض بشأنها؛ وتحسين ترتيبات التأجير التي توازن بين مصالح المجتمعات المحلية والمستثمرين الأجانب؛ ووضع ضريبة على الملكية لدعم تطبيق اللامركزية في توفير الخدمات في الريف؛ وتحسين إدارة الموارد التي تمتلكها الدولة من الأراضي. ويتوقف تنفيذ هذه الجهود إلى حد كبير على نوعية حوكمة حيازة الأراضي وسيادة القانون. وسيسهم إطار عمل يتفق عليه دوليا لمعالجة الأسباب والآثار المتعددة لحيازة الأراضي بطريقة منتظمة للحوكمة المحسنة إسهاما كبيرا في النهوض بالتنمية الريفية والقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي.